الأمم المتحدة

TD/B/C.II/ISAR/114

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
3 September 2025
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**

**لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية**

**فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ**

**الدورة الثانية والأربعون**

جنيف، 12–14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

# دمج الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبرأس المال البشري في الإبلاغ عن الاستدامة

## مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

في السنوات الأخيرة، انصب التركيز الرئيسي للمداولات العالمية حول الإبلاغ عن الاستدامة على الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. وبدأت تبرز الإفصاحات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ورأس المال البشري بوصفها مواضيع تستدعي مزيداً من التوحيد على نطاق عالمي. وفي هذا السياق، استكملت عدة هيئات معنية بوضع المعايير العالمية والإقليمية عملها في هذا المجال، في حين بدأت جهات أخرى النظر في هذه القضايا من أجل التوحيد القياسي.

وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير مداولات المندوبين بشأن هذه التطورات وبشأن تقييم الحاجة إلى وضع تدابير تنظيمية والقدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ الشروط الناشئة في مجال الإفصاح والتوصيات ذات الصلة تنفيذاً فعالاً. وتتناول المذكرة استعراضاً رفيع المستوى لشروط ومعايير الإفصاح الحالية والناشئة بشأن اعتبارات التنوع البيولوجي ورأس المال البشري، تليه مقارنة بين شروط ومعايير الإفصاح الخاصة بهاذين الموضوعين. وختاماً، تتناول المذكرة الاعتبارات المتعلقة بصنع السياسات وجوانب التنفيذ العملي، بما يشمل مراعاة الواقع الاقتصادي في البلدان النامية واحتياجاتها.



الرجاء إعادة الاستعمال

# أولاً- مقدمة

1- لطالما اعترفت الدول الأعضاء بالدور الأساسي الذي تؤديه كيانات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد الزخم الذي اكتسبته التجارة والاستثمار عبر الحدود، برزت الحاجة إلى إفصاحات مالية وغير مالية موثوقة وقابلة للمقارنة عالمياً عن أداء الشركات. وعمِل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي) منذ نشأته في عام 1982 بمثابة منتدًى عالمياً للنظر في القضايا المالية والبيئية والاجتماعية وذات الصلة بحوكمة الشركات؛ فقد قدم دعماً مكثفاً للدول الأعضاء في تنفيذ الأطر والمعايير والمدونات والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة المعترف بها عالمياً، بهدف تيسير إعداد تقارير مالية وغير مالية عالية الجودة وجذب الاستثمارات الدولية والمحلية. وأجرى الفريق بحوثاً مستفيضة ويسّر بناء توافق في الآراء على المستوى العالمي وقام بعمل ميداني لمساعدة الدول الأعضاء. وحقق توافقاً عالمياً في الآراء بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، وغالباً ما كان ذلك بطريقة رائدة، وأصدر مواد إرشادية لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة القضايا الناشئة المتعلقة بتعزيز أو بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية.

2- وشرع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، في معالجة مشكلة تشرذم أطر ومعايير الإبلاغ عن الاستدامة وعمل على تيسير التوحيد. ويشترك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإشراف على المؤشر 12-6-1 (عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة) في إطار أهداف التنمية المستدامة. وعقد الفريق مشاورات مع الهيئات الرئيسية التي أصدرت الأطر والمعايير المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، من بين جهات أخرى؛ وقد أثْرت هذه المشاورات سلسلة من الجلسات المخصصة وولّدت زخماً لإصدار إرشادات بشأن إعداد تقارير الاستدامة ونشرها استناداً إلى 33 مؤشراً أساسياً من المؤشرات الكمية تتناول أداء الكيانات المُعِدة للتقارير فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية. وقد صدرت في عام 2022 نسخة منقحة من *الإرشادات الخاصة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة*. وتغطي بعض المؤشرات الأساسية مواضيع تتعلق بالتنوع البيولوجي ورأس المال البشري، مثل المؤشر باء-6-1، استخدام الأراضي المتاخمة للمناطق الحساسة للتنوع البيولوجي؛ وجيم-1، المساواة بين الجنسين؛ وجيم-2، رأس المال البشري؛ وجيم-3، صحة الموظفين وسلامتهم؛ وجيم-4، التغطية بالاتفاقات الجماعية.

3- ويقدم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي مدخلات إلى الهيئات المعنية بوضع المعايير المعترف بها عالمياً والتي تتناول مسائل ذات صلة بالإبلاغ عن الاستدامة. ففي عام 2022، قدم الفريق مدخلات بشأن مسودتي عرض عن المعيار الدولي للإبلاغ المالي S1 (شروط الإفصاح العامة عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة)؛ والمعيار الدولي للإبلاغ المالي S2 (الإفصاحات المتعلقة بالمناخ)، مع مراعاة شواغل البلدان النامية وواقعها. وفي عام 2023، قدم الفريق مدخلات بشأن طلب معلومات عن أولويات جدول الأعمال. وبناءً على الملاحظات الواردة، يُجري المجلس بحثاً حول التنوع البيولوجي والإفصاحات المتعلقة برأس المال البشري[1]. وفي شباط/فبراير 2025، قدم الفريق ملاحظاته إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مسودة العرض عن معيار تقارير الاستدامة رقم 1، الصادر في عام 2024.

(1) انظر https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/04/issb-commence-research-projects-risks-opportunities-nature-human-capital/.

4- وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير مداولات الوفود بشأن دمج اعتبارات التنوع البيولوجي ورأس المال البشري في الإبلاغ عن الاستدامة. وتتناول المذكرة استعراضاً رفيع المستوى لشروط ومعايير الإفصاح الحالية والناشئة بشأن اعتبارات التنوع البيولوجي ورأس المال البشري، تليه مقارنة بين شروط ومعايير الإفصاح الخاصة بهاذين الموضوعين. وختاماً، تتناول المذكرة الاعتبارات المتعلقة بصنع السياسات وجوانب التنفيذ العملي، بما يشمل مراعاة الواقع الاقتصادي في البلدان النامية واحتياجاتها. وتتضمن الشروط والمعايير الرئيسية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تتناولها المذكرة الشروط والمعايير التي وُضعت ضمن الأطر التالية: أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة؛ وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة والمجالس ذات الصلة العاملة في إطار مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة الخاصة بالفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي التابع للاتحاد الأوروبي؛ ومبادرة الإبلاغ العالمية؛ وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة. أما الشروط والمعايير الرئيسية المتعلقة برأس المال البشري التي تتناولها المذكرة، فتتضمن تلك التي وُضعت ضمن الأطر التالية: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة؛ ومجلس معايير المحاسبة الدولية والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة؛ والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة ومبادرة الإبلاغ العالمية.

5- وبالإضافة إلى ذلك، أُعدّت مذكرة بشأن معايير ومبادرات الإبلاغ عن الاستدامة التي وضعتها مؤخراً الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بوضع المعايير لتيسير المداولات في الدورة الحالية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، بما في ذلك المعايير ذات الصلة بالأخلاقيات، والضمان، وتعليم المحاسبة؛ والنُّهُج المتبعة في مختلف البلدان لوضع شروط الإبلاغ عن الاستدامة؛ والتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان في جهود التنفيذ، وتحديد التدابير اللازمة لمعالجتها[2].

## ثانياً- التنوع البيولوجي: الأهداف العالمية، وشروط ومعايير الإفصاح

6- يشير التنوع البيولوجي إلى تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وغيرها من النظم الإيكولوجية المائية والمُركَّبات الإيكولوجية التي تشكل جزءاً منها؛ ويشمل ذلك التنوع داخل الأنواع، وبين الأنواع، وتنوع النظم الإيكولوجية[3]. ويدعم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية السليمة استقرار النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الشركات في الموارد وسلاسل الإمداد والاستمرارية التشغيلية. وتتسم خدمات النظم الإيكولوجية، وهي المنافع التي يجنيها البشر من الطبيعة مثل المياه النظيفة والتلقيح بواسطة الماء وتنظيم المناخ، بأهمية بالغة في استدامة الأعمال التجارية على المدى الطويل. وقد تواجه الشركات التي لا تتصدى لمخاطر التنوع البيولوجي عقوبات قانونية وتعطيلات في سلسلة الإمداد وتتعرض للإضرار بسمعتها. أما الشركات التي تدمج اعتبارات النظم الإيكولوجية، فقد تفتح فرصاً جديدة للابتكار ولتحقيق وفورات في التكاليف وكسب ميزات تنافسية.

### ألف- الأهداف العالمية

7- لاحظت الأمم المتحدة الحاجة إلى حفظ التنوع البيولوجي لأكثر من نصف قرن. ومن المؤشرات على وجود توافق واسع في الآراء حول هذا الموضوع إعلانُ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (ستوكهولم، 1972)، وهو التزام تم تأكيده في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (تقرير برونتلاند، 1987) وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992).

(2) TD/B/C.II/ISAR/113.

(3) انظر https://www.cbd.int/convention/text.

وتوفر خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة إطاراً شاملاً للحد من اللامساواة. والتنوع البيولوجي هو موضوع متداخل مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، يؤكد الدور الحاسم لاستقرار النظم الإيكولوجية في تحقيق الأمن الغذائي والقدرة على تحمل تغير المناخ. ويتضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة غايات ومؤشرات حول رصد التقدم المحرز في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام. فالهدف 2 يربط التنوع البيولوجي الزراعي بالأمن الغذائي؛ ويتضمن الهدف 6 تتبعَ صحة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة؛ ويتناول الهدف 12 الحد من الضغوط على التنوع البيولوجي الناجمة عن استغلال الموارد؛ ويدعم الهدف 13 بشكل غير مباشر التنوع البيولوجي من خلال القدرة على تحمل تغير المناخ؛ ويتضمن الهدف 14 مؤشرات حول الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية والمناطق البحرية المحمية؛ ويتناول الهدف 15 التنوع البيولوجي البري والمياه العذبة، ورصد الغطاء الحرجي وبقاء الأنواع. وفي إطار المؤشر 12-6-1، يرد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالآثار على التنوع البيولوجي في شروط البيانات الوصفية من المستوى المتقدم. وفي عام 2022، وبموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، صدر إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وهو الإطار الذي يحدد أهدافاً للإنجاز بحلول عام 2030، بما في ذلك ما يتعلق بمساءلة الشركات عن مخاطر التنوع البيولوجي. وتسعى هذه الأطر لتوضيح دور الأمم المتحدة في تعزيز توافق الآراء العالمي ومشاركة القطاع الخاص في هذه القضايا الرئيسية المتعلقة بالاستدامة.

## باء- شروط ومعايير الإفصاح

### 1- المجلس الدولي لمعايير الاستدامة

8- في عام 2021، أعلنت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن قرار إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة لوضع خط أساس عالمي شامل لمعايير الإفصاح عن الاستدامة. وتضم المؤسسة كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وهي التي قامت بدمج مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ ومؤسسة الإبلاغ عن القيمة، وتضم المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل. وتتمثل مهمة المجلس الدولي لمعايير الاستدامة في وضع معايير توفر للمستثمرين معلومات عن الاستدامة تكون متسقة وقابلة للمقارنة ومفيدة في اتخاذ القرارات. وفي عام 2023، أصدر المجلس المعيارين الأساسيين للإبلاغ عن الاستدامة، S1 وS2.

9- وتحدد معايير المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة شروط الإفصاح الخاصة بقطاعات بعينها فيما يتعلق بالإبلاغ عن معلومات الاستدامة ذات الآثار المالية. ويدمج المجلس اعتبارات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في المعايير الخاصة بقطاعات بعينها حيثما قد تؤثر هذه العوامل بشكل جوهري على الأداء المالي. ويوفر الإطار إرشادات بشأن الإفصاحات المنظمة (بما في ذلك المفاهيم والمبادئ والتعاريف والأهداف الأساسية) في القطاعات المعتمِدة على الموارد الطبيعية مثل المنتجات الزراعية وإدارة الغابات والمعادن والتعدين، على النحو التالي: يتعين على الكيانات العاملة في تجهيز المنتجات الزراعية الإفصاح عن حصة المنتجات الزراعية التي يتم الحصول عليها من المناطق التي تكون فيها مستويات الإجهاد المائي الأساسي مرتفعة أو مرتفعة للغاية؛ ويتعين على الكيانات العاملة في إدارة الغابات الإفصاح عن مناطق الغابات في موائل الأنواع المهددة بالانقراض؛ وفيما يتعلق بالمعادن والتعدين، تشمل المقاييس الرئيسية حصة الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة في المواقع المحمية أو التي تحتوي موائل الأنواع المهددة بالانقراض أو القريبة من هذه المواقع.

10- ويوفر إطار عمل مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ نهجاً متماسكاً تتبعه الشركات للإفصاح عن المعلومات البيئية والمتعلقة بالمناخ في التقارير المالية الرئيسية. وتساعد الإرشادات المتعلقة بالإفصاحات المتعلقة بالمياه في الإبلاغ عن المخاطر والآثار ومدى اعتماد الشركات على النظم الإيكولوجية بما يتماشى مع التقارير المالية، وهي تغطي ندرة المياه وجودتها والمخاطر التنظيمية ومدى اعتماد الجوانب التشغيلية على النظم الإيكولوجية، وتشجع على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والمقاييس؛ وتتماشى الإرشادات مع أطر عمل مثل إطار العمل الخاص بفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وتساعد الإرشادات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الإبلاغ عن المخاطر ومدى اعتماد الشركات على النظم الإيكولوجية، وتلفت الانتباه إلى تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان الأنواع والتغييرات التنظيمية[4].

### 2- معايير الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة

11- يمثل المعيار الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة E4 الخاص بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية إطار عمل إلزامياً شاملاً للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من قبل الكيانات العاملة في الاتحاد الأوروبي[5]. واعتُمدت المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة في تموز/يوليه 2023 كجزء من التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات، بما في ذلك المعيار E4، لتكون واجبة التطبيق على أكثر من 50 000 شركة تلتزم بالإفصاح عن مدى اعتمادها على التنوع البيولوجي وعن الآثار والمخاطر المرتبطة بعملياتها اعتباراً من السنة المالية 2024. ويتماشى المعيار E4 مع الأهداف الواردة في إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ ويتضمن أهداف الاتحاد الأوروبي بشأن استعادة الطبيعة، ويوفر جسراً تنظيمياً بين الالتزامات العالمية ومساءلة الشركات؛ ويطبق نهج الأهمية النسبية المزدوج، حيث يفرض الإبلاغ عن كيفية تأثير أنشطة الأعمال التجارية على النظم الإيكولوجية (الأهمية النسبية للأثر) والكيفية التي يؤدي بها فقدان التنوع البيولوجي إلى مخاطر مالية (الأهمية النسبية المالية)، على النحو المحدد في المعيار الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة S1 بشأن الشروط العامة. ويساعد هذا النهج المزدوج على ضمان معالجة البصمات البيئية من قبل الشركات وقدرة الأعمال التجارية على الصمود على حد سواء، حيث تشمل شروط الإفصاح العمليات المباشرة والموردين في المراحل الأولى وسلاسل القيمة النهائية. ويتطلب المعيار E4 الشفافية بشأن مدى الاعتماد على التنوع البيولوجي والآثار عبر سلسلة القيمة بأكملها. ويُطلب من الشركات إجراء تقييمات خاصة بالموقع لجميع المواقع التشغيلية التي تؤثر على مناطق التنوع البيولوجي المحمية أو الرئيسية، وذلك على أساس شروط خاصة بقطاعات بعينها؛ فعلى سبيل المثال، يجب على الشركات الزراعية الإبلاغ عن آثار تحويل الأراضي الزراعية ومخاطر تدهور التربة. ويتطلب المعيار E4 الإفصاح عن مدى اعتماد الشركات على الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية، مثل تنقية المياه أو تلقيح المحاصيل، ويربط توليد القيمة برأس المال الطبيعي. أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فيفرض المعيار E4 إجراء تقييمات على مستوى المحفظة للمخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مما يضفي قدراً أكبر من الدقة على كيفية تقييم البنوك والمستثمرين لقابلية الأصول للتأثر بالعوامل الخارجية. وفي إطار الخطط الانتقالية، يُطلب من الشركات أن توضح الكيفية التي تؤمِّن بها عدم حدوث خسارة صافية في التنوع البيولوجي نتيجة للمشاريع الجديدة وأن تقطع على نفسها التزامات بتحقيق مكاسب صافية من حيث استعادة التنوع البيولوجي في سياق تنفيذ عملياتها القائمة بحلول عام 2030، بما يتماشى مع استراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2030 التي وضعها الاتحاد الأوروبي.

(4) انظر https://www.cdsb.net/what-we-do/reporting-frameworks/environmental-information-natural-capital و https://www.cdsb.net/what-we-do/nature-related-financial-disclosures/water-related-disclosures و https://www.cdsb.net/biodiversity.

(5) انظر https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2019/2088/oj.

### 3- مبادرة الإبلاغ العالمية

12- تطورت المبادرة، التي تأسست في عام 1997، لتصبح إطار عمل معتمداً على نطاق واسع للإبلاغ عن الاستدامة، حيث توفر مبادئ توجيهية شاملة بشأن الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. ويتضمن نظام المعايير المتعدد الوحدات معايير عالمية تحدد المبادئ الأساسية لإعداد التقارير والإفصاح عن المعلومات من قبل الشركات وشروط تقييم الأهمية النسبية؛ والمعايير الخاصة بكل موضوع. ومن بين هذه المعايير، يمثل المعيار 101 الخاص بموضوع التنوع البيولوجي، الذي تم تحديثه في عام 2024، تقدماً كبيراً، حيث يتماشى مع أهداف إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[6]. ويعالج التحديث التحديات العالمية الملحة في مجال التنوع البيولوجي من خلال الأخذ بنهج قائم على العلم ينطبق على الجميع ويتسم بأهمية خاصة للقطاعات العالية التأثير مثل الزراعة والسلع الاستهلاكية والتعدين؛ ويطرح شروطاً بشأن الإفصاح عن معلومات تتعلق بتقييمات شاملة لسلسلة القيمة، حيث تكون الشركات مطالَبة بتقييم آثار عملياتها على التنوع البيولوجي عبر دورة حياة المنتج بأكملها، بدءاً من مصادر المواد الخام مروراً بالإنتاج وحتى التخلص من المنتجات في نهاية عمرها الافتراضي. وقد تطلّب وضع المعيار المحدّث عقد مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين، حيث استُخدمت منهجيات علمية مأخوذة من مبادرة الأهداف القائمة على العلم.

### 4- فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة

13- فرقة العمل، التي أُطلقت في عام 2021، هي مبادرة أخرى لإنشاء إطار عمل عالمي يمكن فيه للكيانات تحديد وتقييم مدى اعتمادها على النظم الإيكولوجية والمخاطر والآثار المتصلة بالطبيعة الناشئة عن عملياتها والإفصاح عن ذلك. وقد صُمِّم إطار العمل التابع لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ على غرار إطار عمل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، الذي صدر في عام 2023، وهو يعرض عدداً من التوصيات الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بالطبيعة، بما في ذلك إرشادات إضافية من قبيل المنهجية ذات الخطوات الأربع "تحديد الموقع، والتقييم، والقياس، والإعداد"، التي توفر نهجاً منهجياً تتبعه الشركات لتحديد أوجه اعتمادها على النظم الإيكولوجية والآثار والمخاطر والفرص المتصلة بالطبيعة الناشئة عن عملياتها وتقييمها وإدارتها، وعند الاقتضاء، الإفصاح عنها[7]. وتغطي التوصيات البالغ عددها 14 توصية مجالات الإفصاح الأربعة المتمثلة في الحوكمة، والمقاييس والأهداف، وإدارة المخاطر والأثر، والاستراتيجية، وتوفر رؤية شاملة لعلاقة الشركة بالطبيعة[8]. وتوصي فرقة العمل بالإفصاح عن المعلومات التي تستند إلى الموقع، وتشجع الشركات على تحديد العمليات والقضايا ذات الأهمية في النظم الإيكولوجية الحساسة أو بالقرب منها وتقييم الآثار المترتبة في الأنواع والموائل المهددة، من بين جوانب أخرى. وتتيح هذه الخصوصية الجغرافية الإمكانية لإجراء تقييم أدق للمخاطر وتوجيه الجهود لأغراض الحفظ. ويتماشى إطار فرقة العمل مع الأهداف والمعايير العالمية الرئيسية، بما في ذلك إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة، مما يسهل استيفاء الشروط التنظيمية الناشئة، ويوفر إرشادات خاصة بقطاعات بعينها للصناعات العالية التأثير مثل الزراعة والتعدين والسلع الاستهلاكية، ويقر بالتحديات والفرص المرتبطة بالتنوع البيولوجي[9].

(6) انظر https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/gri-standards-english-language/.

(7) انظر https://tnfd.global/publication/additional-guidance-on-assessment-of-nature-related-issues-the-leap-approach/.

(8) انظر https://tnfd.global/publication/recommendations-of-the-taskforce-on-nature-related-financial-disclosures/.

(9) انظر https://tnfd.global/tnfd-publications/?_sft_framework-categories=additional-guidance-by-sector#search-filter.

## جيم- إمكانية المقارنة بين شروط ومعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي

14- على مدى العقدين الماضيين، تطور الإبلاغ عن التنوع البيولوجي بشكل كبير في ظل وجود أطر عمل رئيسية تتطلب الإفصاح عن معلومات مفصلة عن الآثار الإيكولوجية (انظر المرفق الأول). فالمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة تفرض الإفصاح عن معلومات شاملة تتعلق بالتنوع البيولوجي بموجب التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات. وفي إطار مبادرة الإبلاغ العالمية، جرى تحديث المعيار 101، مما وسّع نطاق التركيز على الآثار المترتبة في النظم الإيكولوجية ومساءلة الشركات عن سلسلة القيمة الخاصة بها؛ وتتبنى المبادرة منظوراً متعدد أصحاب المصلحة، يعكس التوقعات التنظيمية والمجتمعية الأوسع نطاقاً. وتُكمل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة هذه الأطر من خلال دمج تقييمات المخاطر المتعلقة بالطبيعة؛ وتتبنى نهجاً مرناً يقرّ بالاحتياجات أو الشروط المختلفة الخاصة بالكيانات التي تعدّ التقارير.

15- ويقضي المعيار الدولي للإبلاغ المالي S1 بان تفصح الكيانات عن المخاطر المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك أوجه اعتماد الكيانات على التنوع البيولوجي، إذا كان لذلك تأثير على الأداء المالي. ويركز المعيار الدولي للإبلاغ المالي S2 على المناخ ولكنه يتناول التنوع البيولوجي بشكل غير مباشر من خلال شرط الإفصاح عن المخاطر المتصلة بتدهور النظم الإيكولوجية؛ ومن الأمثلة على ذلك، أنشطة إزالة الغابات التي تؤثر على عمليات تقييم الأصول. ويتعارض النهج الذي يتبعه المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مع النهج الذي تتبعه مبادرة الإبلاغ العالمية في إطار المعيار رقم 101، الذي يشترط الإفصاح عندما يكون الأثر ذا أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة ويلزم الشركات بكشف معلومات عن الآثار المترتبة في النظم الإيكولوجية؛ أما المقاييس التي يعتمدها المجلس، فهي تعطي الأولوية بدلاً من ذلك للمخاطر التشغيلية التي تهم المستثمرين. ويشترط المعيار 101 أن تفصح الكيانات عن الآثار الناجمة عن عملياتها عبر جميع مستويات سلسلة القيمة، شانه شأن توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة التي تشترط الأمر نفسه.

16- ويتطلب معيار الاستدامة الأوروبي E4 الإفصاح عن معلومات مفصلة بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك معلومات عن تفكيك الموائل وتعريض الأنواع للخطر. وعلى عكس معايير ومقاييس المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، تتبنى المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة مبدأ الأهمية النسبية المزدوجة، حيث تشترط الإفصاح عن معلومات بشأن المخاطر المالية ومعلومات عن الآثار المتعلقة بالاستدامة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يُطلب من الشركات الإفصاح عن جهود التخفيف في المناطق المحمية والمواءمة مع استراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2030. وبينما يركز معيار مبادرة الإبلاغ العالمية رقم 101 على الآثار، فإنه يتوخى القدر نفسه من الدقة المتوخى في المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، حيث يتطلب إجراء تقييمات للتنوع البيولوجي على مستوى كل موقع ورسم أهداف فيما يتعلق باستعادة التنوع البيولوجي[10]. ونتيجة للدعم المقدم من الهيئات التنظيمية، يُرجَّح أن يصبح الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأهمية النسبية المزدوجة ممارسةً شائعةً بين الشركات العاملة في الاتحاد الأوروبي. وقد أصدرت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة جدولاً يبيّن مدى التطابق مع المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، وهو ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ من الاتساق[11].

(10) انظر https://www.globalreporting.org/media/qzmoeixv/esrs-gri-interoperability-index-november-2024.pdf.

(11) انظر https://tnfd.global/publication/tnfd-esrs-correspondence-mapping/#publication-content.

17- ويوسّع معيار مبادرة الإبلاغ العالمية رقم 101 نطاق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، حيث يشترط الإفصاح عن معلومات جديدة بشأن الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية (101-8) وبذل العناية الواجبة في سلسلة الإمداد ويشدد على الآثار المترتبة في الطبيعة، ويطلب من الشركات الإفصاح عن معلومات بشأن تدمير الموائل والمخاطر المتعلقة بانقراض الأنواع، فضلاً عن إدارة المخاطر والآثار المرتبطة بالتنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، تشير الفئة 101-4 والفئة 101-5 من الإفصاحات إلى البيانات الكمية المتعلقة بتغيير استخدامات الأراضي. وتتماشى توصيات ومقاييس فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة مع المعايير البيئية لمبادرة الإبلاغ العالمية، وترد الإشارة إلى المنهجية القائمة على "تحديد الموقع، والتقييم، والقياس، والإعداد" في المعيار 101، لا سيما فيما يتعلق بالتقييمات الخاصة بكل موقع[12].

18- ويساعد إطار العمل الخاص بفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة الشركات على تحديد وتقييم وإدارة مدى اعتمادها على النظم الإيكولوجية والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة باستخدام منهجية "تحديد الموقع، والتقييم، والقياس، والإعداد". وهو يتماشى مع المعايير البيئية لمبادرة الإبلاغ العالمية، حيث يوصي بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل موقع (التوصية العامة رقم 3) ويتسق مع المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة الخاصة بالبيئة بما يتجاوز المعيار E1 (تغير المناخ). ومع ذلك، يتم الإبلاغ في إطار كل من مبادرة الإبلاغ العالمية وفرقة العمل على أساس طوعي. وتحظى المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة بدعم من الهيئات التنظيمية التي تساعد على تطبيق المعايير في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

19- وفي حين يعطي النهج الذي يتبعه المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الأولوية للأهمية النسبية المالية، تشدد المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة والمعيار 101 على المساءلة البيئية، وذلك من خلال التركيز على الآثار. وتتّبع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة نهجاً مرناً فيما يتعلق بالأهمية النسبية (المتطلّب العام 1). ويحدد المعيار 101 عتبة أعلى، حيث يشترط الإفصاح عن معلومات بشأن سلسلة الإمداد وخدمات النظم الإيكولوجية. وقد يفضي تعزيز التعاون إلى تقارب أكبر بين مختلف الأطر[13].

## ثالثاً- رأس المال البشري: الأهداف العالمية، وشروط ومعايير الإفصاح

20- تُعَد الإدارة الفعالة لرأس المال البشري والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة أمراً حيوياً لكي تحافظ الشركات على قدرتها التنافسية وتمتثل للوائح التنظيمية وتكسب ثقة أصحاب المصلحة. ويرتبط الابتكار والإنتاجية بتوافر قوى عاملة ماهرة ومتحمسة، مما يجعل إدارة المواهب أولوية استراتيجية. ثم إنّ الشفافية في الإفصاح عن تنوع القوى العاملة وتدريبها ومعدل دورانها ورفاهها تساعد المستثمرين على تقييم قابلية الشركة للاستمرار على المدى الطويل وفهم ثقافتها، وتستجيب للتوقعات المتزايدة فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات بشأن الاستدامة. والممارسات الجيدة في مجال إدارة رأس المال البشري تعزز فرص الاحتفاظ بالموظفين، وتقلل من المخاطر القانونية ومخاطر الإضرار بالسمعة وتحسّن صورة العلامة التجارية بين المستهلكين الذين يقدرون الممارسات الأخلاقية في مكان العمل.

(12) انظر https://tnfd.global/publication/interoperability-mapping-between-the-gri-standards-and-the-tnfd-recommended-disclosures-and-metrics/.

(13) انظر https://www.theaccountant-online.com/news/ifrs-foundation-and-tnfd-collaborate/.

## ألف- الأهداف العالمية

21- إن الاستثمار في صحة الناس وتعليمهم وتوفير الفرص الاقتصادية لهم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطاراً شاملاً لتنمية رأس المال البشري. ويمثل رأس المال البشري، الذي يشمل معارف السكان ومهاراتهم وصحتهم، الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن رأس المال البشري هو موضوع متداخل مع العديد من الأهداف الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وقد وُضعت له مؤشرات مصممة لقياس التقدم المحرز في التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق في إطار الأهداف 3 و4 و5 و8 على سبيل المثال. وفي إطار المؤشر 12-6-1، يرد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشري ضمن المتطلبات المتعلقة بالبيانات الوصفية من المستوى المتقدم (تستوفي الشركات المؤشر إذا نشرت معلومات بشأن الاستدامة تغطي الحد الأدنى من المتطلبات)[14]. وقد أصدر الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام 2011[15].

## باء- متطلبات ومعايير الإفصاح

### 1- المجلس الدولي لمعايير الاستدامة

22- يبيّن المعيار الدولي للإبلاغ المالي S1 بالتفصيل المتطلبات العامة للإبلاغ عن الاستدامة ويطلب بشكل غير مباشر من الكيانات الإفصاح عن معلومات بشأن المخاطر والفرص الرئيسية المتعلقة بالاستدامة والمرتبطة برأس المال البشري، ويشدد على العوامل ذات الصلة بالقوى العاملة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي. ويتكامل المعيار S1 أيضاً مع المعيار S2 حيث يتقاطع رأس المال البشري مع التكيف مع تغير المناخ، مثلاً في سياق إعادة التدريب من أجل شغل الوظائف الخضراء. وعلى سبيل المثال، "يمكن للكيان أن يشرح كيف تؤثر المخاطر البيئية على سمعته أو على قدرته على الإنجاز، ويبيّن كيف يؤثر تطوير منتجات جديدة للتصدي لتلك المخاطر على عناصر تكوين القوى العاملة أو الأداء المالي التي يُبلغ عنها في البيانات المالية للكيان"[16].

23- وتركز المقاييس المتصلة برأس المال البشري التي وضعها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة على البيانات الكمية القابلة للمقارنة، مثل معدلات الإصابة في قطاعيْ الصناعات الاستخراجية وتجهيز المعادن والحد الأدنى للأجور في قطاع الخدمات. والمعايير التي تركز على النتائج القابلة للقياس بدلاً من المبادئ العامة، تُسهِّل وضع أسس متسقة للمقارنة بين الشركات. وهي توفر إرشادات خاصة بمختلف القطاعات للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشري ذات الأهمية من الناحية المالية، مع التركيز على عوامل القوى العاملة التي تؤثر على أداء الأعمال التجارية.

(14) انظر: https://www.ohchr.org/en/publications/reference-publications/guiding-principles-business-and-human-rights.

(15) A/HRC/17/2.

(16) International Financial Reporting Standards Foundation, 2023, Basis for conclusions on general requirements for disclosure of sustainability-related financial information، متاح على الرابط: https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/amendments/english/2023/issb-2023-c-basis-for-conclusions-on-ifrs-s1-general-requirements-for-disclosure-of-sustainability-related-financial-information-part-c.pdf?bypass=on.

ومن المواضيع الرئيسية المتصلة بالموظفين المشمولة بواجب الإفصاح، ممارسات العمل والصحة والسلامة والتنوع والشمول والأجور، وقد وُضعت مقاييس مصممة خصيصاً لكل قطاع، ومنها ما يتعلق مثلاً بالإفصاح عن معلومات بشأن سلسلة الإمداد الخاصة بالسلع الاستهلاكية والإفصاح عن معلومات بشأن التنوع في القطاع المالي وتعميم الخدمات التي يوفرها. هذا النهج يُمكّن الشركات من الإفصاح عن معلومات بشأن المخاطر والفرص المرتبطة بالقوى العاملة الأكثر صلة بالقطاع الذي تنشط فيه، مما يساعد المستثمرين على تقييم المرونة التشغيلية وفرص توليد القيمة على المدى الطويل. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمام جمع البيانات، لا سيما بالنسبة للشركات العالمية التي تكون ملزمة بالتأقلم مع عدد من لوائح العمل ونظم الإبلاغ المختلفة.

### 2- معايير الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة

24- تشترط المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة الإفصاح عن معلومات شاملة بشأن رأس المال البشري بموجب التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات، مع التركيز على الآثار والمخاطر والفرص المرتبطة بالقوى العاملة. وكخطوة أولية، يقوم الكيان المُصدِر للبيانات بإجراء تقييم مزدوج للأهمية النسبية على مستوى الموضوع والموضوع الفرعي والمقاييس. فإذا استوفِيَت عتبات الإبلاغ، يتطلب المعيار الأوروبي الخاص بالإبلاغ عن الاستدامة S1 إعداد تقارير مفصلة عن ظروف العمل والتنوع وتكافؤ الفرص والصحة والسلامة. ويجب على الكيانات الإفصاح عن بيانات كمية تتيح قياس الفجوات في الأجور بين الجنسين ومعدلات الإصابة وساعات التدريب، إلى جانب بيانات تفسيرية نوعية عن السياسات المتبعة وعن عمليات بذل العناية الواجبة. وتتماشى المتطلبات مع أهداف الاستدامة الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي حددها الاتحاد الأوروبي، مما يضمن الشفافية في إدارة القوى العاملة ويعزز المساءلة. وتغطي المعايير أيضاً مواضيع مشمولة في معايير أوروبية أخرى تتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة، مثل المعايير المتعلقة بسلوك الأعمال التجارية (G1) والآثار المتعلقة بسلسلة القيمة (S2)، مما يوفر نظرة شاملة للمخاطر المتصلة برأس المال البشري عبر العمليات وسلاسل الإمداد. ويشترط المعيار S1 والمعيار S2 أيضاً الإفصاح عن معلومات بشأن العمل وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية وعمالة الأطفال والعمل القسري. وتشدد المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة برأس المال البشري على الأهمية النسبية المزدوجة، حيث تلزم الشركات بالإبلاغ عن كل من الأهمية النسبية المالية (كيفية تأثير القضايا المتصلة بالقوى العاملة على مؤسسة الأعمال) والأهمية النسبية للآثار على الموظفين (الكيفية التي يؤثر بها سير الأعمال على العمال). فعلى سبيل المثال، يشترط المعيار الأوروبي S1 الإفصاح عن معلومات بشأن العمالة غير المستقرة ونطاق تغطية المفاوضة الجماعية وتدابير منع العمل القسري. ومن المتوخى وضع معايير خاصة بقطاعات محددة لإضافة متطلبات أخرى، مثل رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسلامة في الصناعات العالية المخاطر[17]. وتتطلب المعايير إجراء تحليل استشرافي، بما في ذلك التخطيط للقوى العاملة والتكيف مع التغيرات الديموغرافية. وفي حين تساهم هذه المتطلبات في تعزيز الشفافية، فإنها تطرح تحديات أمام الشركات فيما يتعلق بجمع البيانات، لا سيما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل مع قوانين العمل الوطنية المختلفة. ويمثل إطار المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة تقدماً كبيراً في التنظيم التشريعي لعملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشري، حيث يتجاوز المقاييس التقليدية المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، ليشمل صوت العمال والحوار الاجتماعي.

(17) انظر https://www.efrag.org/en/sustainability-reporting/esrs-workstreams/sectorspecific-esrs.

### 3- مبادرة الإبلاغ العالمية

25- توفر المبادرة أطراً شاملة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشري من خلال معايير السلسلة 400، على النحو التالي: المعيار 401-1 الخاص بالعمالة، إضافةً إلى المعيار 2 الخاص بالإفصاح عن المعلومات العامة، والمعايير القطاعية، تتطلب من الكيانات الإبلاغ عن أنواع العمالة ومعدلات الدوران والاستحقاقات؛ والمعيار 402 بشأن العلاقات بين الموظفين والإدارة؛ والمعيار 2 والمعيار 407، التي تغطي اتفاقات المفاوضة الجماعية وعمليات التشاور مع العمال. ويجري حالياً تنقيح المعايير ومواءمتها مع معايير منظمة العمل الدولية. وتؤكد المبادئ التوجيهية التي وضعتها مبادرة الإبلاغ العالمية على المقاييس الكمية مثل الخصائص الديمغرافية للموظفين، وساعات التدريب لكل موظف (404-1) وإحصاءات الصحة والسلامة، بما في ذلك معدلات الإصابة (403-2). هذا النهج يسمح للكيانات بإثبات التزامها بممارسات العمل العادلة ويزوّد أصحاب المصلحة ببيانات عن القوى العاملة تكون قابلة للمقارنة عبر الصناعات والمناطق. وتساعد المتطلبات الكيانات على تحديد المخاطر المرتبطة برأس المال البشري والتخفيف من حدتها في جميع مراحل سلاسل القيمة. ويمكّن الهيكل المتعدد الوحدات لإطار العمل من تحديد المواضيع ذات الأهمية ويكفل في الوقت نفسه اتساق المعلومات المقدمة ضمن تقارير موحدة.

## جيم- إمكانية المقارنة بين متطلبات ومعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي

26- أصبح الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشري عنصراً حاسماً في التقارير التي تعدّها الشركات عن الاستدامة، وتختلف النُّهُج المتبعة باختلاف الأطر الرئيسية (المرفق الثاني). ويركز المعيار S1 والمعيار S2 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي على قضايا الاستدامة ذات الأهمية من الناحية المالية، وبشكل غير مباشر، على المخاطر المرتبطة برأس المال البشري، مثل استقرار القوى العاملة والفجوات في المهارات. وعلى النقيض من ذلك، يوفر المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة مقاييس خاصة بكل قطاع، لا سيما القطاعات الكثيفة العمالة. وتفرض المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة الإفصاح عن معلومات بشأن ظروف العمل والتنوع وحقوق الموظفين. وتتناول المعايير التي وضعتها مبادرة الإبلاغ العالمية الآثار الأوسع نطاقاً على أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأجور العادلة والصحة والسلامة. وتختلف الأطر من حيث النطاق، حيث تعطي المعايير الدولية للإبلاغ المالي الأولوية لاحتياجات المستثمرين، إذ إنها تراعي الأهمية النسبية المالية، بينما تتبنى مبادرة الإبلاغ العالمية والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة وجهات نظر أصحاب المصلحة المتعددين.

27- ويشترط المعيار الدولي للإبلاغ المالي S1 أن تفصح الشركات عن معلومات تتعلق بالمخاطر المتعلقة بالاستدامة ورأس المال البشري التي تؤثر على الأداء المالي، مثل نقص العمالة ومعدلات دوران العمالة. ويركز المعيار S2 على المناخ ولكنه يتناول رأس المال البشري بشكل غير مباشر من خلال التطرق إلى المخاطر المرتبطة بالانتقال العادل؛ ومن الأمثلة على ذلك، إعادة تأهيل العمال في الصناعات كثيفة الكربون. أما المعايير التي وضعها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، فتشترط تكييف المعلومات التي تُقدَّم عن رأس المال البشري حسب المخاطر الخاصة بكل قطاع؛ فعلى سبيل المثال، تتطلب المعايير المتعلقة بالسلع الاستهلاكية الإبلاغ عن ممارسات العمل على امتداد سلسلة الإمداد، في حين تركز المعايير المنطبقة على قطاعيْ الصناعات الاستخراجية وتجهيز المعادن على سلامة الموظفين ومشاركة العمال في الاتفاقات الجماعية. وتعطي المقاييس الأولوية للبيانات ذات الصلة بالمستثمرين، مثل الإنتاجية ومعدلات الاحتفاظ بالموظفين، على عكس المتطلبات التي حددتها مبادرة الإبلاغ العالمية والتي تركز على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمواضيع ذات الأهمية.

28- ويفرض المعيار الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة S1 الإفصاح عن معلومات بشأن ظروف العمل والتنوع والتدريب. ويتبنى نهج الأهمية النسبية المزدوجة، حيث يشترط أن تفصح الشركات عن معلومات تتعلق بالمخاطر المالية والآثار المجتمعية على حد سواء، على عكس المعيار الدولي للإبلاغ المالي S1 أو المقاييس التي حددها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة التي تستند إلى نهج يركز على عنصر واحد ذي أهمية نسبية. فعلى سبيل المثال، يجب على الشركات أن تقدم معلومات عن الفجوات في الأجور بين الجنسين ونطاق تغطية المفاوضة الجماعية. وتتوافق هذه المتطلبات مع متطلبات المعيار 405 الذي وضعته مبادرة الإبلاغ العالمية بشأن التنوع وتكافؤ الفرص. ونتيجة للدعم المقدَّم من الهيئات التنظيمية لتنفيذ التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات، من المرجَّح أن الإفصاح عن هذه المعلومات سيشكل ممارسةً أكثر انتشاراً بين الشركات العاملة في الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالمناطق الأخرى.

## رابعاً- اعتبارات تتعلق بصنع السياسات والتنفيذ العملي

29- يمكن للعمل الذي اضطلعت به الهيئات المعنية بوضع المعايير في السنوات الأخيرة في مجال وضع معايير ومتطلبات تتعلق بالإفصاح عن معلومات بشأن جوانب التنوع البيولوجي ورأس المال البشري أن يؤتي ثماره إذا طُبِّقت هذه المعايير والمتطلبات وأُدمجت في الأطر التنظيمية بشكل متسق في مختلف أنحاء العالم. ومن الجدير بالذكر أن معظم المعايير التي تتناولها هذه المذكرة جديدة نسبياً ولم يبدأ تنفيذها بعدُ. وقد أشارت الهيئات المعنية بوضع المعايير إلى أن المعايير قابلة للاستخدام المتبادل. بيد أن البلدان التي تنفّذ المعايير، ولا سيما البلدان النامية، قد تواجه تحديات كبيرة في إدماج المعايير والتوصيات الناشئة في نظمها القانونية بفعالية. وتدرس المفوضية الأوروبية السبل الكفيلة بتبسيط تطبيق المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة[18]. ويُلاحَظ وجود بعض الصعوبات التقنية في هذا الصدد؛ فعلى سبيل المثال، لا يوجد في الوقت الحالي بروتوكول خاص بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي يعادل البروتوكول الخاص بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة. لذلك، يجب العمل على وضع ممارسات جيدة لتنفيذ هذه المعايير.

### ألف- التنوع البيولوجي

30- قد تواجه البلدان النامية تحديات فريدة من نوعها في اعتماد المعايير العالمية للإبلاغ عن التنوع البيولوجي، ومن بين هذه التحديات محدودية القدرات المؤسسية والبشرية، وندرة البيانات، والأولويات الإنمائية المتنافسة.

31- ويشكل الامتثال للمعيارَيْن S1 و S2 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (بما في ذلك المقاييس التي وضعها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة)، والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، والمعيار 101 الذي وضعته مبادرة الإبلاغ العالمية، والمتطلبات التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة عبئاً على الشركات، ولكنه يفتح أمامها فرصاً متنوعة. هذه الأطر تهدف إلى توحيد المعلومات المطلوب كشفها، لكن التركيز على الأهمية النسبية المالية (المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة) أو الأهمية النسبية المزدوجة (المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة) أو الأهمية النسبية من حيث الأثر (مبادرة الإبلاغ العالمية) قد لا يتماشى مع السياقات البيئية

(18) انظر https://www.efrag.org/en/news-and-calendar/news/efrag-releases-progress-report-on-esrs-simplification.

والاجتماعية والاقتصـــادية المحلية. فعلى ســـبيل المثال، يعطي المعيار الدولي للإبلاغ المالي S2 الأولوية للمخاطر المناخية، وبالتالي يقدم إرشـادات محدودة بشـأن المخاطر الخاصـة بالتنوع البيولوجي، والتي قد تكون ذات أهمية في الاقتصادات الزراعية. فلدى تنفيذ المعايير، قد يحتاج واضعو السياسات إلى إيجاد توازن بين توقعات المســتثمرين وأصـــحاب المصـــلحة العالميين، من جهة، وقلة الموارد المحلية، من جهة أخرى. بالإضـــافة إلى ذلك، يشـــدد المعياران S1 وS2 على الإفصـــاح عن معلومات تتعلق بالمخاطر المرتبطة بالتنوع البيولوجي التي تتسم بالأهمية بالنسبة للمستثمرين، مثل اضطرابات سلسلة الإمداد أو العقوبات المنصـوص عليها في اللوائح التنظيمية والمتعلقة بإزالة الغابات. ومع ذلك، تفتقر العديد من البلدان النامية إلى الآليات السـوقية اللازمة لتقييم المخاطر المرتبطة بالتنوع البيولوجي، مما يُصـعّب عملية تقييم الأهمية النسـبية من الناحية المالية. فعلى سـبيل المثال، قد يواجه صـغار المزارعين في البلدان النامية آثاراً كبيرة على النظم الإيكولوجية ولكنها لا ترقى إلى العتبات المحددة للإبلاغ. وقد تكون تكلفة الامتثال، مثل التعاقد مع أخصـائيي التنوع البيولوجي ومقدمي خدمات الضـمان أو نشـر تقنيات الاسـتشـعار عن بعد، باهظة بالنسـبة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة في الاقتصـادات النامية التي تشـكل جزءاً من سـلاسـل الإمداد للشـركات الكبرى الموجودة في الاقتصـادات المتقدمة. وقد حدّد المجلس الدولي لمعايير الاسـتدامة أحكاماً تتعلق بتكييف التطبيق وفق واقع الكيان، إلا أن هذه الأحكام تفترض وجود قدرات أسـاسـية غالباً ما تكون منعدمة في المناطق المنخفضة الدخل.

32- أما المقاييس الخاصـــة بقطاعات بعينها التي وضـــعها المجلس الدولي لمعايير الاســـتدامة، فقد صُـمِّمت للشـركات الكبرى. وتظل القطاعات غير الرسـمية المهيمنة في البلدان النامية خارج نطاق تطبيق هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، يشترط المعيار الخاص بقطاع الصناعات الاستخراجية وتجهيز المعادن أن تفصـح شـركات التعدين عن معلومات بشـأن اسـتعادة الموائل، ومن الجدير بالذكر أنه يصـعب تقديم أي معلومات عن تطبيق هذا المعيار في حالة العاملين في أنشطة استخراج المعادن بالطرق الحرفية الذين غالباً ما يتســـببون في حدوث آثار بيئية كبيرة. ويركز المعيار الخاص بالمنتجات الزراعية على الأعمال التجارية الزراعية الكبرى؛ أما بالنســبة إلى صـــغار المزارعين، الذين يســـاهمون مســـاهمة كبيرة في إنتاج الأغذية وما يترتب عن أنشـــطتهم من آثار على التنوع البيولوجي في البلدان النامية، فمن المرجح أن يعجزوا عن تحمل تكاليف الإبلاغ الباهظة.

33- ويشـترط معيار الاسـتدامة الأوروبي E4 الإفصـاح عن معلومات دقيقة بشـأن التنوع البيولوجي، بمـا في ذلـك معلومـات عن تفكيـك الموائـل وتعريض الأنواع للخطر. وقـد تؤثر هـذه المتطلبـات على المصـدِّرين في البلدان النامية. وينطوي تطبيق نهج الأهمية النسـبية المزدوجة على آثار بيئية وآثار مالية على حد سواء، في حين يتطلب الامتثال للمعايير نظم مراقبة متقدمة مثل نظم التتبع القائمة على السواتل وإعداد قوائم جرد الأنواع. فلى سـبيل المثال، يشـترط المعيار E4 بذل العناية الواجبة في سـلسـلة الإمداد، مما قد يفضي إلى استبعاد صغار المنتجين غير القادرين على تحمل تكاليف الاعتماد. وقد تساعد التدابير المرتقبة التي ترمي إلى تبسيط إجراءات تطبيق المعايير الأوروبية في التغلب على هذا العائق.

34- ويتســـم معيار مبادرة الإبلاغ العالمية 101 بالمرونة، حيث يجيز الإبلاغ المتعدد المســـتويات (الفئة 101-2 من الإفصاحات) ويتضمن مقاييس خاصة بالنظم الإيكولوجية. وقد يكون هذا النهج ملائماً أكثر لاحتياجات البلدان النامية وقدراتها في مجال الإفصـــاح، حيث تعدّ هذه البلدان النامية عدداً كبيراً من الكيانات الصـغرى التي تشـكل جزءاً من سـلاسـل القيمة التابعة للشـركات المتعددة الجنسـيات. ويمكن أن يستفيد المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون في حال التزام الشركات بإعداد تقارير موحّدة تستند إلى أسـس متسـقة بشـأن النظم الإيكولوجية. وتهدف الفئة 101-3 من الإفصـاحات إلى تشـجيع بيانات الحفظ التي تتحكم فيها المجتمعات المحلية، اعترافاً بالمعارف التقليدية للسكان الأصليين.

35- وتساعد المنهجية التي تطبقها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة "تحديد الموقع، والتقييم، والقياس، والإعداد" الشركات في تحديد وتقييم وإدارة الآثار والمخاطر والفرص المرتبطة بالطبيعة وأوجه اعتماد الشركات على خدمات النظم الإيكولوجية، ولكنها تعتمد على قواعد بيانات التنوع البيولوجي التي قد تكون غير مكتملة في كثير من الأحيان في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تشير التوصية العامة 3 إلى ضرورة إجراء تقييمات خاصة بكل موقع، وذلك بهدف إنشاء قواعد بيانات متاحة للجمهور تحتوي على معلومات عن مناطق التنوع البيولوجي المحلية. غير أن بيانات التنوع البيولوجي المتاحة في قواعد البيانات العالمية غالباً ما تتركز في عدد قليل من البلدان؛ على سبيل المثال، تتأتى نسبة 79 في المائة من بيانات المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي من 10 بلدان فقط[19].

36- ويمكن لواضعي السياسات أن ينظروا في النقاط التالية عند وضع استراتيجيات لاعتماد وتنفيذ متطلبات ومعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي:

(أ) الاستفادة من اللوائح التنظيمية الحالية المتعلقة بإعداد تقارير عن التنوع البيولوجي؛

(ب) الأخذ بنهج يقوم على التنفيذ على مراحل، مع إعطاء الأولوية للقطاعات العالية الأثر؛

(ج) بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية في الوقت المناسب؛

(د) الاستفادة من التعاون الإقليمي، وذلك مثلاً من خلال تبادل تقنيات رصد التنوع البيولوجي، مثل نظم السواتل؛

(هـ) تشجيع الهيئات المعنية بوضع المعايير على وضع متطلبات ومعايير إفصاح قابلة للتطبيق على نطاق أوسع من خلال مراعاة احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المنشآت التي تنشط في البلدان النامية.

## باء- رأس المال البشري

37- من المرجح أن يطرح التنفيذ العملي لمتطلبات ومعايير الإفصاح المتعلقة برأس المال البشري تحديات، لا سيما في البلدان النامية، لأسباب منها الطابع غير الرسمي لأسواق العمل والقدرات المؤسسية المحدودة والأولويات الاجتماعية والاقتصادية المتنافسة.

38- ويتضمن المعياران S1 وS2 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (بما في ذلك المقاييس القطاعية للمجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة)، والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، وإطار عمل مبادرة الإبلاغ العالمية متطلبات خاصة قد لا تتماشى مع الظروف السائدة في البلدان النامية. فالمعيار S1 يركز على المخاطر المرتبطة برأس المال البشري ذات الأثر المالي، بينما تركز مبادرة الإبلاغ العالمية على الآثار الأوسع نطاقاً على أصحاب المصلحة، مثل ظروف العمل والأجور العادلة. وتأخذ المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة في الاعتبار أيضاً مستوى الأجور ضمن ظروف العمل. وقد تحتاج البلدان التي تنفذ المعايير، ولا سيما البلدان النامية، إلى تحقيق توازن بين واجب الامتثال على نطاق العالم وخصائص سوق العمل المحلية، حيث تعمل نسبة كبيرة من القوى العاملة في كثير من الأحيان في القطاع غير الرسمي. ويعطي المعياران S1 وS2 الأولوية للإفصاحات المتعلقة برأس المال البشري المرتبطة بالأداء المالي، مثل استقرار القوى العاملة والفجوات في المهارات. إلا أن هذه المقاييس غالباً ما تتجاهل الآثار غير المالية الحاسمة في الاقتصادات النامية، مثل الآثار المرتبطة بعمالة الأطفال أو ظروف العمل في القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، يتناول المعيار S2 التحولات في القوى العاملة التي يمليها تغير المناخ ولكنه لا يفرض الإفصاح عن أجر الكفاف، الذي يمثل مسألة رئيسية في البلدان المنخفضة الدخل.

(19) Hughes AC, Orr MC, Ma K, Costello MJ, Waller J, Provoost P, Yang Q, Zhu C and Qiao H, 2021, Sampling biases shape our view of the natural world, *Ecography*, 44(9):1259–1269.

39- ثم إن تكاليف الامتثال، من قبيل التكاليف المرتبطة بجمع البيانات ومتطلبات الضمان، قد تثقل بشكل غير متناسب كاهل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أساس الاقتصاد في العديد من البلدان النامية. وفي حين يتيح المعيار الدولي للإبلاغ المالي S1 الإمكانية لتكييف التطبيق وفق واقع الكيان، فإن التركيز على المعلومات التي يحتاجها المستثمرون قد يفضي إلى إغفال الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي لم تُراعَ فيها بعدُ المخاطر المرتبطة برأس المال البشري.

40- ويفرض المعيار الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة S1 الإفصاح عن معلومات شاملة بشأن رأس المال البشري، الأمر الذي يطرح تحديات أمام المُصدِرين من البلدان النامية. وينطوي نهج الأهمية النسبية المزدوجة على آثار اجتماعية، ولكن تطبيق المعيار يستلزم وجود نظم متقدمة لإدارة الموارد البشرية، مثل تحليلات المساواة في الأجور والمساواة بين الجنسين في القوى العاملة، وهي نظم غالباً ما تكون منعدمة في البيئات المحدودة الموارد.

41- وتتيح معايير مبادرة الإبلاغ العالمية، بما في ذلك المعياران 401 و403، خيارات للإبلاغ المتعدد المستويات ومقاييس خاصة بكل سياق، مما يجعلها أكثر قابلية للتطبيق في الاقتصادات النامية. فعلى سبيل المثال، يراعي المعيار 402 الخاص بالعلاقات بين العمال والإدارة هياكل الحوار في القطاع غير الرسمي. ولكن الطابع الطوعي للمعايير يحد من مدى استعداد الهيئات التنظيمية لتقديم الدعم من أجل تطبيقها.

42- ويمكن لواضعي السياسات أن ينظروا في النقاط التالية عند وضع استراتيجيات لاعتماد وتنفيذ متطلبات ومعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشري:

(أ) الاستفادة من اللوائح التنظيمية الحالية المتعلقة بإعداد تقارير عن رأس المال البشري؛

(ب) مراعاة الاختلافات الهيكلية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، مع الحرص على تلبية توقعات المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ج) اعتماد نهج التنفيذ على مراحل، مع إعطاء الأولوية للقطاعات العالية الأثر، مثل التعدين والمنسوجات، باستخدام نهج متعدد الوحدات؛

(د) بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية في الوقت المناسب؛

(ه) استخدام نماذج مبسطة للإفصاح، كخطوات أولية، لاستخدامها من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال.

## خامساً- الاستنتاجات والمسائل المطروحة لمزيد من المناقشة

43- تتسم متطلبات ومعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبرأس المال البشري المعروضة في هذه المذكرة بدرجة عالية من التوافق والقابلية للاستخدام المتبادل، وتنطوي على بعض الاختلافات في توجيه المستخدم. وإضافة إلى القضايا المعروضة في هذه المذكرة، قد يود المندوبون والمندوبات المشاركون والمشاركات في الدورة الثانية والأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ النظر في المسائل التالية:

(أ) ما هي الإجراءات التي يمكن لواضعي السياسات اتخاذها لدعم الإفصاح عن معلومات عالية الجودة بشأن هذه المواضيع؟

(ب) ما هي التدابير التي يمكن أن تعتمدها الهيئات المعنية بوضع المعايير من أجل مواءمة معاييرها مواءمةً كاملةً، بما يتجاوز القابلية للاستخدام المتبادل؟

(ج) كيف يمكن الاستفادة من التقارير الوطنية الحالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبرأس المال البشري واللوائح التنظيمية ذات الصلة، لتسهيل إعداد التقارير حول هذه المواضيع؟

(د) كيف يمكن تجميع الأداء على مستوى المؤسسة في هذه المجالات لدعم جهود الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بهذه المواضيع؟

(هـ) كيف يمكن للشراكات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة أن تدعم التقدم المحرز في تلبية متطلبات المعايير المتطورة باستمرار بشأن هذه المواضيع؟

(و) كيف يمكن لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أن يدعم الدول الأعضاء في مساعيها من أجل الإفصاح عن معلومات عالية الجودة في هذه المجالات؟

# المرفق الأول

## مقارنة بين متطلبات وتوصيات ومعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي

| *الموضوع* | *المعياران S1 و S2 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي التابعة للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة* | *معيار الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة E4* | *المعياران 101 (2024) و304 لمبادرة الإبلاغ العالمية* | *فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة* |
|---|---|---|---|---|
| المخاطر المرتبطة بالتنوع البيولوجي ومدى الاعتماد على النظم الإيكولوجية | S1: المخاطر المالية ذات الأهمية (مثل تعطل سلسلة الإمداد بسبب فقدان التنوع البيولوجي)؛ مقاييس المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة: المخاطر الخاصة بقطاعات بعينها (مثل المعادن والتعدين: حصة الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة في المواقع المحمية أو التي تغطي موائل الأنواع المهددة بالانقراض أو القريبة منها) | وجوب الإفصاح عن مدى الاعتماد على التنوع البيولوجي والآثار المترتبة فيه (مثل مصادر المواد الخام والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية) | 101-4: تحديد الآثار المترتبة في التنوع البيولوجي<br>101-6: العوامل المباشرة المسبِّبة لفقدان التنوع البيولوجي<br>304-1: العمليات في المناطق الحساسة<br>304-2: الآثار على الأنواع المدرجة على قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة | منهجية "تحديد الموقع، والتقييم، والقياس، والإعداد": الآثار والمخاطر والفرص ذات الأهمية الخاصة بكل موقع، وتبعات الاعتماد على التنوع البيولوجي في كل موقع؛ الكشف عن المواقع ذات الأولوية، بما في ذلك المواقع القريبة من المواقع الحساسة |
| الآثار المترتبة في النظم الإيكولوجية | S2: التدهور المرتبط بالمناخ (مثل بالوعات الكربون) المقاييس التي حددها المجلس، الخاصة بقطاعات بعينها (مثل النفط والغاز: آثار الانسكاب) | تقييم التدهور كمياً (على سبيل المثال حجم ونطاق وتواتر حدوث الآثار على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وسرعتها) | 101-6: العوامل المباشرة المسبِّبة لفقدان التنوع البيولوجي<br>101-7: التغييرات في حالة التنوع البيولوجي<br>101-8: الخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية<br>304-3: تدمير الموئل (مثل إزالة الغابات وفقدان الأراضي الرطبة) | مقاييس ظروف النظم الإيكولوجية (مثل صحة الغابات وتدهور الأراضي الرطبة) |
| التغييرات في اللوائح التنظيمية | S1: المخاطر الناشئة في المجال التنظيمي (مثل ضرائب التنوع البيولوجي)<br>المقاييس التي حددها المجلس، الخاصة بقطاعات بعينها (مثل التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، وإدارة البيئة القانونية والتنظيمية) | المخاطر التنظيمية الواضحة (مثل أهداف إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والقوانين الوطنية) | 2: الإفصاح عن المعلومات العامة<br>2-27: تحليل الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية | تحليل السيناريوهات: فئات المخاطر، والتحولات التنظيمية (مثل القوانين التي تنظم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالطبيعة) |

| *الموضوع* | *المعياران S1 وS2 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي التابعة للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة* | *معيار الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة E4* | *المعياران 101 (2024) و304 لمبادرة الإبلاغ العالمية* | *فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة* |
|---|---|---|---|---|
| المقاييس والأهداف | S1 وS2: المقاييس العامة المتعلقة بالاستدامة<br>المقاييس التي حددها المجلس: مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بكل قطاع (مثل الأراضي المستصلحة والمياه المسحوبة)<br>مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ: مقاييس رأس المال الطبيعي النوعية والكمية | الأهداف الكمية (مثل حصة المناطق المحمية، وأهداف استعادة الطبيعة) | 304-1: مساحة منطقة العمليات<br>304-3: مساحة وموقع جميع مناطق الموئل المحمية أو المستعادة<br>304-4: عدد الأنواع المدرجة على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أو قوائم الحفظ الوطنية في المناطق المتأثرة، حسب كل كيان | مقاييس الإفصاح العامة والمقاييس الإضافية الخاصة بكل قطاع |
| المواءمة | S1 وS2: المعياران يتوافقان مع توجيهات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة<br>المقاييس التي حددها المجلس، الخاصة بقطاعات بعينها | تتوافق توافقاً تاماً مع التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات وإطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي | ترتبط بالهدفين 14 و15 من أهداف التنمية المستدامة وبإطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي | تتوافق مع توجيهات المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، ومعايير مبادرة الإبلاغ العالمية، وإطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وتوصيات شبكة الأهداف القائمة على العلم |

*المصدر:* الأونكتاد.

# المرفق الثاني

## مقارنة المعايير الدولية عبر الأبعاد الرئيسية لرأس المال البشري والعمالة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالجانب الاجتماعية

| *المعايير* | *المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (بما في ذلك المقاييس التي حددها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة)* | *معايير الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة* | *مبادرة الإبلاغ العالمية* |
|---|---|---|---|
| 1- النطاق والتطبيق | الإبلاغ طوعي ولكنه يستجيب لاعتبارات تتعلق بالسوق (طلب المستثمرين)؛ خاص بقطاعات بعينها | إلزامي للشركات الكبرى (اعتباراً من سنة 2024) والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة (اعتباراً من سنة 2026) في الاتحاد الأوروبي | طوعي، شامل؛ هذا الإطار يستخدمه أكثر من 000 10 كيان |
| 2- نهج الأهمية النسبية | عنصر واحد ذو أهمية نسبية (الأهمية النسبية من حيث الجانب المالي)؛ الأهمية النسبية الخاصة بكل قطاع | الأهمية النسبية المزدوجة (الجانب المالي والأثر)؛ يجب أن يغطي الإبلاغ جميع المواضيع المشمولة في المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، ما لم يُعتبر الموضوع غير ذي أهمية | عنصر واحد ذو أهمية نسبية (الأثر)؛ تنتقي الكيانات المواضيع ذات الصلة |
| 3- تكوين القوى العاملة | مقاييس كمية: نسبة التنوع الجنساني (المديرون التنفيذيون وغير التنفيذيين)، ومعدلات الدوران (تختلف حسب القطاع)<br>مقاييس نوعية: المخاطر و/أو الفرص المتصلة بالتنوع | مقاييس كمية: النوع الاجتماعي، أنواع العقود (عمل بدوام كامل أو جزئي)<br>مقاييس نوعية: سياسات التنوع والمساواة والشمول، ومعلومات تشرح الفجوة في الأجور | مقاييس كمية: التوزيع الجنساني، حسب المنطقة والفجوات في الأجور بين النساء والرجال (2-7)<br>مقاييس نوعية: الالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بالتنوع والإنصاف والشمول (405) |
| 4- الصحة والسلامة | مقاييس كمية: معدلات تواتر الإصابات (مثل مقياس المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة IF-EU-320a.1)<br>مقاييس نوعية: استراتيجيات التخفيف من المخاطر | مقاييس كمية: معدلات الإصابات و/أو الوفيات، الحوادث التي كادت أن تقع (S1-14)<br>مقاييس نوعية: سياسات الصحة والسلامة المهنيتين وبرامج الصحة العقلية | مقاييس كمية: إجمالي معدلات الحوادث التي يمكن الإبلاغ عنها، ومعدلات الإصابات المُضيعة للوقت (403)<br>مقاييس نوعية: عمليات التشاور مع العمال (402) |
| 5- التدريب والمهارات | مقاييس نوعية: استقدام الموظفين وتطويرهم واستبقاؤهم (مثل المقياس HC-BP-330a.1 ومبادرات تكيف القوى العاملة) | مقاييس كمية: نفقات التدريب لكل موظف (S1-4)<br>مقاييس نوعية: إعادة تأهيل العمال تحسباً للتحولات | مقاييس كمية: متوسط ساعات التدريب (404-1)<br>مقاييس نوعية: مسارات التطوير الوظيفي (404-3) |
| 6- علاقات العمل | مقاييس كمية: حصة القوى العاملة المستخدمة بموجب اتفاقات جماعية (على سبيل المثال المقياس IF-WM-310a.1)<br>مقاييس نوعية: المخاطر المرتبطة بعلاقات العمل | مقاييس كمية: حصة القوى العاملة المشمولة بالاتفاقات الجماعية (S1-8)<br>مقاييس نوعية: آليات الحوار الاجتماعي | مقاييس كمية: حالات التظلم التي تُوصِّل فيها إلى تسوية (2-25)<br>مقاييس نوعية: العلاقات النقابية (1.402)، وحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية (2، 2-30، 407) |

| *المعايير* | *المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (بما في ذلك المقاييس التي حددها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة)* | *معايير الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة* | *مبادرة الإبلاغ العالمية* |
|---|---|---|---|
| 7- بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان | مقاييس كمية: نتائج عمليات التدقيق التي تشمل الموردين (على سبيل المثال المقياس CG-AA-430b.1)<br>مقاييس نوعية: المخاطر المرتبطة بسلسلة الإمداد | العاملون في سلسلة القيمة (S2)<br>مقاييس نوعية: سياسات وآليات التظلم | مقاييس كمية: الانتهاكات التي جرى تحديدها (412)<br>مقاييس نوعية: عمليات العناية الواجبة |
| 8- الأجور | مقاييس كمية: متوسط الأجر مقابل الحد الأدنى للأجور (على سبيل المثال المقياس SV-HL-310a.3)<br>مقاييس نوعية: المخاطر المرتبطة بالأجور | مقاييس كمية: نسبة أجور الرؤساء التنفيذيين إلى أجور العمال، حصة الأجور التي تقل عن أجر الكفاف (S1-16). مقاييس نوعية: الأجور الكافية (S1-10) | مقاييس كمية: الفجوات في الأجور حسب النوع الاجتماعي و/أو الإثنية (405)<br>مقاييس نوعية: سياسات المساواة في الأجور |
| 9- ظروف العمل | مقاييس كمية: على سبيل المثال حصة السائقين المصنفين في فئة المتعاقدين المستقلين (على سبيل المثال المقياس TR-AF-310a.1)<br>مقاييس نوعية: المخاطر المحتملة المرتبطة بالعمالة | مقاييس كمية: حصة العمال المؤقتين، ساعات العمل الإضافي (S1-1)<br>مقاييس نوعية: سياسات العمل عن بُعد | مقاييس كمية: حوادث التحرش (406)<br>مقاييس نوعية: تدابير مكافحة التحرش |
| 10- الإنفاذ والعقوبات | لا عقوبة؛ يكون الامتثال استجابةً لاحتياجات المستثمرين | غرامات تصل إلى 0,1 في المائة من الإيرادات العالمية في حالة عدم الامتثال (التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات) | لا عقوبة: ضغوط مصدرها السوق و/أو أصحاب المصلحة |
| 11- التركيز على سلاسل القيمة | على صعيد القطاع (مثل الملابس والتعدين) | وجوب الإفصاح عن معلومات بشأن العاملين في سلاسل الإمداد (S2) | يُشجَّع (414) |
| 12- المواءمة مع الأطر الأخرى | الإطار يتوافق مع المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة ومعايير مبادرة الإبلاغ العالمية الخاصة بالإبلاغ المزدوج | يراعي معايير مبادرة الإبلاغ العالمية، ويشير إلى مقاييس المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة فيما يتعلق بالفجوات بين القطاعات | يمكن استخدامه جنباً إلى جنب مع المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة و/أو مقاييس المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة |

*المصدر:* الأونكتاد.